

دور السياسات العامة للدولة في تمكين المرأة ودعم فرص نموها الاقتصادي من خلال زيادة الاعمال

رانيا سقراط¹

المخلص: تلعب المرأة دور هاماً في كافة المجالات وتمثل أكثر من نصف المجتمع، لذا فتعاليت النداءات بضرورة تمكين المرأة وتوفير كافة السبل لتكتسب حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية واعتبرها شريك أساسي في تحقيق تنمية المجتمع والدولة على حدٍ سواء، ولم تدخر مصر جهد في دعم المرأة على كافة الأصعدة، وأنشئت العديد من المجالس والجمعيات الداعمة لها في شتى المجالات، وشرعت العديد من القوانين لتمكينها اقتصادياً. يحاول البحث رصد الواقع الفعلي والتعرف على مدى فاعلية السياسات وقدرتها على دعم المرأة وتمكينها اقتصادياً. تكمن أهمية البحث في رصد وتحليل الواقع الفعلي لسياسات الدولة والتحقق من مدى فاعلية تلك السياسات التي تم تشريعها في السنوات القليلة الماضية، حيث سنت الدولة مجموعة من القوانين والتشريعات التي من شأنها دعم المرأة واعتبرت تمكين المرأة اقتصادياً قضية محورية تمكن الدولة من تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وحاولت الدراسة التنبؤ بالوضع المستقبلي في ظل هذه السياسات. توصل البحث إلي دعم الدولة المصرية للمرأة من خلال السياسات التي تم سنّها وتفعيلها وذلك لدعم المرأة اقتصادياً، وأظهر البحث وجود علاقة قوية بين السياسات وتمكين المرأة اقتصادياً، وتنبأ البحث بارتفاع اعداد المستفيدات بما يؤكد فاعلية السياسات والتشريعات التي تشريها.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة، زيادة الاعمال.

The Role of Public Policies in Empowering Women and Supporting Their Economic Growth Opportunities Through entrepreneurship

Rania Aly Sokrat

Abstract: Women play an important role in all fields and represent more than half of society, so calls have been made for the necessity of empowering women and providing all means to gain their political, social and economic rights and considered them a key partner in achieving the development of society and the state on both levels. Egypt has spared no effort in supporting women at all levels, and established several councils and associations supporting them in various fields, and enacted many laws to enable them economically. The research attempts to monitor the actual reality and identify the effectiveness of policies and their ability to support women and empower them economically. The importance of the research lies in monitoring and analyzing the actual reality of the state's policies and verifying the effectiveness of those policies that have been legislated in the past few years, as the state enacted a set of laws and legislations that would support women and considered women's economic empowerment a central issue that enables the state to achieve comprehensive economic development , The study attempted to predict the future status under these policies. The research reached the support of the Egyptian state for women through the enacted and activated policies to support women economically, the research showed a strong relationship between policies and the economic empowerment of women, and the research predicted a high number of beneficiaries to confirm the effectiveness of the policies and legislation that legislates it.

Keywords: empowering women, entrepreneurship.

1- مقدمة

قد عانت المجتمعات من صراعات اجتماعية عنيفة استمرت لأزمنة طويلة حتى امنت بأهمية المرأة وضرورة مشاركتها في كافة الاصعدة، وتعاليت النداءات حتى أصبح تمكين المرأة واقع يفرض نفسه بقوة على جميع البلدان العربية، وأصبحت المكانة التي تحصل عليها المرأة داخل مجتمعها معيار هام يوضح تقدم المجتمع وتطور أفكاره.

منذ العقود القديمة وتسعى الدولة المصرية لمنح المرأة مكانتها والاعتراف بها كعصب وشريك داخل المجتمع المصري، فقد شاركت المرأة المصرية في تشكيل وبناء التاريخ المصري القديم والحديث من خلال مشاركتها في الثورات والحركات الوطنية، وقد ساهمت المرأة المصرية في التحول والتطور الديمقراطي بعدما ساهمت بقوة في ثورتين متتاليتين اثبتت خلالهما قدرتها على التغيير والمشاركة الفعالة في بناء الدولة المصرية.

وقد أدركت الدولة المصرية أهمية الدور الذي تلعبه المرأة داخل المجتمع فهي تمثل الحاضر وتشكل المستقبل، لذا سعت من خلال مبادرات جادة أنشاء العديد من المجالس لرعاية المرأة ودعمها، سن التشريعات والقوانين الداعمة للمرأة حتى يتسنى لها القيام بدورها الفعال داخل المجتمع، ولتصبح شريك فعال في التنمية المستدامة، وقد ظهر ذلك جلياً في استراتيجية متكاملة لتمكين المرأة المصرية اقتصادياً، وتمثل هذه الاستراتيجية رؤية الدولة 2030.

2- المصطلحات العلمية المستخدمة في البحث

السياسات العامة للدولة – التمكين – أهمية تمكين المرأة – سياسات الدولة للتمكين –ريادة الأعمال

2.1 مفهوم السياسات العامة

لقد ظهر مفهوم السياسة العامة في خمسينات القرن الماضي وأوضح "Lasswell1951" ان السياسة العامة للدولة تنشأ مع ظهور الدولة ويعتمد النظام الحكومي على وجود مؤسسات حكومية تعمل على تطبيق تلك السياسة العامة وتتمثل في كونها تعمل على توزيع الموارد الدولة المالية، على أن يتم وضع البرامج والخطط الزمنية لتلك الموارد بما يضمن الاستغلال الأمثل لموارد الدولة وتحقيق منفعة المجتمع.

بينما يراها "Peters1999" انها لغة إدارية تشتمل على مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها الحكومة، وتتبع تلك الأنشطة على المجتمع، " ويتفق معه (القيوتي، 2006) ، في إن السياسة العامة للدولة تستطيع ان تحدد نشاطات الحكومة وترسم ملامح عملها كما في مقدور السياسات العامة أن تغيير من سلوك الأفراد داخل المجتمع، وان تحدد نمط وأسلوب العمل في مجالات الحياة داخل الدولة، ومن هذا المنطلق تستطيع السياسة العامة للدولة ان تترك بصماتها على مواطنيها، ويرى (Milakovich and Gordon, 2004) ، إن السياسة العامة هي أسلوب علمي منهجي يعتمد على أسس فكرية تتبناها الحكومات وتستطيع من خلال هذا الأسلوب العلمي أن تبني قراراتها بناء على ما تم تقريره في السياسة العامة، بينما تناولها (ياغي، 2009) على انها كل قرار تقوم به الحكومة وتعمل من خلاله على حل المشكلات الداخلية والخارجية، وتتولى شئون المجتمع، و تحمل في طياتها حزمة من السياسات الخاصة بالدولة وعلية فهي تشتمل على عدة جوانب تتمثل في تفاعل السياسة العامة والبيئة، كما يؤكد "ياغي" على ان السياسة العامة تمتاز بصفتي التقرير والاقرار، حيث ان التقرير يمثل أداء او القيام بعمل محدد، بينما ينظر إلى الإقرار على انه عدم التصرف.

بينما يؤكد "Kraft and Fulary 2004" على ان السياسة العامة للدولة لها جانبان فهي تعبر في المقام الأول عن استجابة الدولة لمشاكل المجتمع، ومن جانب اخر تعمل على التصدي لعواقب تلك المشكلات التي قد تلحق بالمجتمع. ويمكن تعريفها على انها مجموعة الاتجاهات الفكرية التي تعمل الحكومة تنفيذها من خلال اعتمادها على أدوات ووسائل تمكنها من تنفيذ الهدف المرجو من تلك السياسات وتقديم خدمات للمجتمع.

ومن خلال العرض السابق لمفهوم السياسة العامة ترى الباحثة انه نظام محدد يوضع من قبل الدولة وتسعى الحكومة داخل الدولة إلي تنفيذه، والتأكد من التزام جميع الفئات والمؤسسات والأجهزة من تنفيذ تلك السياسة، ويمثل هذا النظام برنامج الحكومة والذي يشتمل على مجموعة من الإجراءات والقواعد يتم الالتزام بها وتطبيقها، بما يحقق صالح الدولة والمجتمع.

2.2. التمكين

تعرفه الأمم المتحدة على انه العمل الجماعي لجماعات مقهورة ومضطهدة، سعيها منها للتغلب على العقبات والتميز الذي يسلب الافراد حقوقهم، ويؤكد على ذلك عبد الجواد (2009)، الذي يرى إن التمكين يساعد الفرد على معرفة حقوقه ويكسبه قدرات يستطيع من خلالها حل المشكلات التي تواجهه، ثم يزيد من قدرته على المشاركة الفعالة، ويؤهله لاتخاذ القرارات ويستطيع الاندماج في الأنشطة الاقتصادية والسياسية.

وقد تبنت المؤسسات العالمية ونادت بضرورة اشراك المرأة ليصبح اشراكها مقترن بتمكينها وقد تطور مفهوم تمكين المرأة من خلال 3 مراحل فبدأت (IFD) 1973 بإدماج المرأة في قطاعات مختلفة وتقلدها لمناصب ودعمت هذه المرحلة بتطوير الأطر القانونية والإدارية التي تتناسب مع تلك التوجهات لضمان ادماجها في النشاط الاقتصادي، وتطور المفهوم في الجولة الثانية (FED) والتي تم التركيز فيها على كيفية استغلال التكنولوجيا لتسهل في التخفيف عنها في مسؤوليتها لتتمكن من توجيه جهودها للعمل الإنتاجي، وانتقلنا للمرحلة الثالثة (GED) والتي اكدت على مفهوم التنمية والعدالة اللذان من خلالهم يتم تمكين المرأة اقتصاديا وسياسياً.

ويرى أحمد (2012)، أن مفهوم التمكين جاء ليحدث جدلاً واسعاً ما بين مؤيد ومعارض، فمن يؤيد هذا المفهوم يجد أن من حق المرأة أن تمكن ويرى في هذا المفهوم القدرة على تذليل العقبات وحصول المرأة على حقوقها، بينما يذهب المعارضون غلي أنه مصطلح غير واضح، وان تطبيقه قد يحدث تصدعات في العلاقات داخل الاسرة.

ويرى عبادة (2011)، إن التمكين اتجاه يزيد من قدرة المرأة ونفوذها، وتستطيع من خلاله ان تحصل على حقوقها، وتدرك حقيقة ذاتها، كما انها تصبح قادرة على الاختيار، ويصبح لها صوت مسموع ومؤثر في اتخاذ القرارات واحداث التغيير. وعرفه **خضر (2013)**، إن التمكين الاقتصادي للمرأة يتكون من مجموعة من الممارسات التي تستطيع ان تزيل العقبات التي تحول بين تمكينها اقتصاديا وممارستها لدورها الاقتصادي، ومن ثم حصولها على الموارد الاقتصادية، وتطوير قدراتها وتنمية مهاراتها، بينما يراه **حلمي (2006)**، انه استخدام مجموعة من السياسات العامة والتي تهدف إلى دعم المرأة ومشاركتها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية ودعم مشاركتها في صنع القرارات، وترى **صالح (2002)**، إن تمكين المرأة يستوجب تقديم العون لها، ومنحها الثقة بالنفس، كما ترى انه يمكن النظر إلي مفهوم التمكين من زوايا عديدة منها القدرة على دمج المرأة وإتاحة الفرصة لها في المشاركة في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية ومن ثم تشجيعها لتصبح ذات

مساهمة فاعلة في التنمية، وتوضح المشهداني (2012)، أن التمكين يركز على تدريب المرأة و تنمية مهاراتها وتقديم الخبرات المهنية لها حتى تتمكن من أن تسهم في إحداث تنمية مستدامة.

ويتفق معها في الرأي عبد الرضا(2015)، الذي يرى أن تمكين المرأة لا يتم من خلال اجراء واحد، بينما هو عملية تحتاج لجوانب متعددة، فالمرأة تحتاج لتدريب وتطوير لمهارتها وذلك لإحداث تغييرات حقيقية وتمكين اقتصادي حقيقي. ، ويؤكد أيوب (2007)، على إذا رغبتنا في إحداث تمكين اقتصادي فلا بد من زيادة فرص المرأة الاقتصادية عن طريق فتح مجالات للعمل – توفير التدريب وتنمية مهاراتها – تقديم الخدمات الاجتماعية حتى يتسنى لها القيام بدورها الاقتصادي.

وترى الباحثة أن التمكين أداة تساعد الافراد والجماعات في إطلاق قدراتهم الإبداعية، لذا يسهم تمكين المرأة اقتصادياً في دعم مشاركتها الفعالة في تنمية مجتمعتها وتوفير احتياجاتها، وتؤكد الباحثة إن دعم المرأة هو مسؤولية مؤسسات الدولة وذلك حتى يتسنى لها رفع قدرتها الاقتصادية دون الاخلال بمسئوليتها تجاه اسرتها ومجتمعها، ولكي تستطيع المرأة القيام بمسئوليتها يتوجب ازاله العقبات التي قد تواجه المرأة وتحدها من قدرتها، وعلى الدولة والمجالس المتخصصة تنمية مهارات المرأة الفنية والمهنية.

2.3 أهمية تمكين المرأة

يعتبر التمكين الاقتصادي من أهم القضايا المعاصرة التي تحتل مكانه هامه داخل المجتمعات الدولية، ، وارتفع الأصوات بضرورة التمكين خاصة بعدما اكدت التقارير الدولية انه ما يقرب من ثلث فقراء العالم من النساء، وقد عقدت العديد من المؤتمرات العالمية التي تناقش قضايا المرأة فمنذ ان عقد مؤتمر المكسيك عام 1975 وتوالى المؤتمرات التي نادى بضرورة تمكين المرأة ، ثم عقد مؤتمر كوبنهاجن 1980، ثم عقد مؤتمر في نيروبي 1985، وجاءت توصيات مؤتمر المرأة في بكين 1995 بضرورة تمكين المرأة واستخدام مصطلح التمكين ويهدف هذا المصطلح إلى تعزيز المرأة، وزيادة ثققتها، وقيمتها في المنزل والمجتمع، وقد اولت الحكومة المصرية اهتمام خاص بقضايا المرأة خاصة بعدما أوضح الصندوق الاجتماعي أن نسبة الفقر للمرأة ترتفع في منطقة الصعيد لتصل إلى أكثر من 75% "أسيوط-قنا – سوهاج" .

إن مصر اليوم تخوض معركة مصيريه لبناء الوطن، وتسعى الدولة بأن ينعم مواطنيها بحياة أفضل ومستقبل يليق بمكانتها التاريخية، لذا ترى الدولة المصرية أن مسئوليتها أمام التاريخ تحتم عليها أن تسرع الخطى لتمكين المرأة وتبوءها مكانه تليق بها، واتساقا مع رؤية مصر 2030 وإيماناً منها بان الاستقرار والتقدم لن يتحققا إلا من خلال مشاركة فعالة للمرأة على كافة المستويات، حيث انه لا يكتمل اي جهد تنموي بمعزل عن المرأة حتى تضمن الدولة بناء وطن متماسك بجميع طوائفه، لذا اعلنت الدولة المصرية عام 2017 هو عام المرأة وتم تكليف الحكومة والمجلس القومي للمرأة والاجهزة المعنية بتنفيذ استراتيجية الدولة 2030 لتمكين المرأة.

إن تمكين المرأة ومساهماتها تجعل هناك إمكانية لإحداث النمو الاقتصادي، بينما يرى عبد اللطيف (2007) إن التمكين الاقتصادي للمرأة هو أداة فعالة تتمكن من خلالها حل مشكلاتها وتحقيق مستوى افضل، والخروج من دائرة الفقر، والقيام بأدوار فعالة داخل المجتمع، كما انه يسهم في تحقيق استقلالها الاقتصادي ومن ثم تحقيق رفاهيتها، حيث تعتمد المرأة على العمل غير الرسمي كمصدر للدخل.

إن تمكين المرأة في الدول النامية أصبح أمراً أساسياً وذلك للحد من مستويات الفقر وذلك بعدما أصبحت المرأة تشكل جزءاً كبيراً من عدد الفقراء في العالم، إن التهميش والتمييز لجزء كبير من القوى البشرية للدول النامية على أساس الجنس فقط سيكون له اثاره سلبية على الاقتصاد الوطني.

و يرى **مسعد (2010)**، إنه مما لا شك فيه اندماج المرأة في التنمية الاقتصادية ومشاركتها في نجاح منظومة ريادة الأعمال، يعد ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، إن دعم منظومة ريادة الأعمال عن طريق قيام المرأة بالمشروعات الصغيرة أم متوسطة تساهم بشكل فعال في تعزيز قدرة الدولة الاقتصادية، كما يرى **varghese (2011)**، إن التمكين يزيد من قدرة المرأة على التنظيم والاعتماد على النفس بما يقضي على تبعيتها لأحد، إن التنمية التي تسعى لها الدول على اختلاف اقتصاداتها مرهونة بمشاركة العنصر البشري، وتعتبر المرأة عنصر هام في هذه التنمية، ولكي تكون المرأة أكثر فاعلية وذات مساهمة إيجابية في حركة التنمية، استلزم ذلك رفع مستوى تمكينها الاقتصادي، لذا يعتبر مفهوم المشاركة والتمكين وجهان لعملة واحدة، وذلك لما تحتويه المشاركة من تطوير للقدرات.

ويرى أحمد (2012) أن قضية تمكين المرأة تعتبر من القضايا الشائكة، ويرجع ذلك إلي تطلبها مجموعة من الخبرات والقدرات المادية والمهارات الفنية، والتي قد لا تتوافر لدى المرأة نتيجة طبيعة نشأتها الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى الصورة الذهنية التي تكونها عن نفسها ومدى توافر الشجاعة لديها لاتخاذ القرارات، لهذا يعد التمكين ليس تدريباً فقط بل هو عملية اجتماعية، تمنح المرأة فرصة الانخراط في المجتمع، كما تمنحها الفرصة للقيام بأدوار ايجابية في كافة جوانب حياتها.

2.4 سياسات الدولة لتمكين المرأة

حري بالذكر ان المرأة المصرية عانت في العهود القديمة من التهميش والحرمان من حقوقها السياسية حتى تم اصدار دستور 1956، ومنذ ذلك الوقت أصبح لها حق الانتخاب وان ترشح نفسها داخل المجالس النيابية، ثم تم إصدار دستور (1971) والذي نص في مادته (40) على المساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق والواجبات، وقد اتخذت الدولة خطوة جادة لدعم وتطبيق مبدأ المساواة بتعديل قانون العمل لسنة 1981 مادة (137) بقانون 2003مادة(12)، وفيه تم تعديل النصوص الخاصة بعمل المرأة ونسبة التشغيل لضمان تحقيق المساواة، ثم جاء قانون (154) لسنة (2004)، وفيه منحت المرأة الحق أن تمنح أولادها الجنسية المصرية، وفي مارس (2005) سنت الدولة المصرية قانون بشأن رفع سن الحضانة، ثم جاء دستور (2013) والذي نص بشكل صريح على المساواة في جميع الحقوق السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحث الدستور على اتخاذ كافة التدابير والإجراءات التي تكفل التمثيل الحقيقي للمرأة داخل المجالس النيابية والمناصب القيادية، وتلتزم الدولة ان تكفل للمرأة كل اشكال الحماية ضد العنف وتقديم العون لتمكين المرأة من القيام بأدوارها، كما تلتزم الدولة بتقديم الرعاية والحماية للمرأة المعيلة والمسننة، كما تلتزم بتقديم العون للمرأة الأشد احتياجاً وفقراً، وقد رأى بعض المعارضين لدستور (2013)، أن كل هذه الوعود والالتزامات كانت غير مفعلة وغير ذات جدوى.

وجاء دستور(2014) والذي يعتبر سابقة دستورية، فقد تكفل بتحقيق المساواة الحقيقية للمرأة بما يمكنها من تحقيق التمكين الاقتصادي والقيام بواجباتها ومسئوليتها، ولم يضع الدستور محور مستقل للمرأة فقط بل انه أشار لقضايا المرأة في كل المحاور، حتى يتسنى له ان يعالج كل ما يتعلق بمشاكل المرأة، ونصت المادة (180) على ان يتم تخصيص 13 الف مقعد للمرأة في المجالس المحلية، و70 مقعد في البرلمان، وذلك حتى تتمكن المرأة من تفعيل دورها، كما سعت الدولة للتأكيد على أهمية المرأة فخصصت يوم 16 مارس للاحتفال بالمرأة المصرية.

وترى **الجبالي (2012)**، أن الحقوق النسائية بكافة أبعادها حجر الأساس في تطبيق مبدأ حقوق الإنسان، كما أن ادراجها في الدستور تمثل نقطة فاصلة، هذا بالإضافة إلى أن التطبيق القضائي الحاسم لأحكام المحاكم أو مجلس الدولة أو القضاء الإداري محور أساسي في تمكين المرأة واعطائها كافة حقوقها الدستورية والإنسانية فقد تطور التاريخ الدستوري في الالتزام بحقوق المرأة وهو حقها في المساهمة في الحياة العامة وذلك لمنحها حق المشاركة في الحياة السياسية وإقرار حقها في الانتخاب والترشح، وكفل الدستور للمرأة في حق المساواة بالرجل في كافة ميادين الحياة، وكثيراً ما استفادت المرأة المصرية من الدستور في التعليم تولي الوظائف القيادية والعامة .

ويتضح من العرض السابق ان هناك تطور ملحوظ في سياسات الدولة تجاه المرأة بما يتفق مع الاتفاقيات والبرامج الدولية لتمكين المرأة وتفعيل مشاركتها، وقد شاركت الدولة المصرية في المؤتمرات المؤيدة والداعمة لدور المرأة، فمنذ إقرار الأمم المتحدة (1979) بضرورة القضاء على التمييز بكافة أشكاله، ثم اتفاقية بكين في (1995) والتي أكدت على محاربتها لجميع اشكال التمييز، ثم مؤتمر نيويورك (2000) ، ليؤكد على أهميه المساواة بين الجنسين، ثم جاء اعلان بكين (2005)، والذي هدف إلي تعزيز قدرات المرأة اقتصادياً، وقد استجابت الدولة المصرية لتلك النداءات، وظهر ذلك جلياً في الدساتير المتعاقبة وتطور وضع المرأة، وحرى بالذكر ما أقرته رؤية 2030 والتي وضعت استراتيجية لتمكين المرأة، وإلي جانب الدساتير المؤيدة للمرأة والداعمة جاءت المجالس القومية المتخصصة التي تهتم بشئون المرأة وخدمتها والنهوض بها وهذه المجالس هي:

المجلس القومي للطفولة والأمومة، أنشئ بقرار جمهوري رقم (54) لعام 1988

- جاء قرار أنشأ هذا المجلس من حرص الدولة على أن تساهم المرأة في كافة المجالات وأن تنمية المرأة اجتماعياً لن يتأتى بدون التمكين الاقتصادي والسياسي، وقد وضعت قضايا المرأة على رأس أولويات العمل الوطني.
- وتمثلت اختصاصات المجلس في وضع سياسة تنمية متعلقة بالأسرة والطفل، يتابع المجلس ويقيم سياسات الدولة ذات الصلة الوثيقة بالمرأة، وأن يقيم خطط الدولة للأمومة والطفولة.

اللجنة القومية للمرأة أنشئت بقرار رقم (193) لسنة 1939

- وبدعم وتحت مظلة المجلس القومي لطفولة والأمومة وعملت لجانه على تعزيز مشاركة المرأة في الدولة.
- ومن أهم إنجازاته المؤتمر الأول 1994 وحمل عنوان "المرأة المصرية وتحديات القرن ال 21"
- المؤتمر الثاني 1996 "سياسات النهوض وتنمية المجتمع"
- المؤتمر الثالث 1998 "تنمية المرأة الريفية."
- المؤتمر الدولي الرابع المقام في بكين 1995.

المجلس القومي للمرأة أنشئ بقرار جمهوري عام 2000

- وقد وضعت له أهداف النهوض بالمرأة والمصرية.
- القيام بتدريب وتنمية مهارات المرأة.
- شراكات مع جهات اجنبية ومحلية لتقديم الدعم المادي والتقني لدعم ريادة الاعمال.
- الاهتمام بتمكين المرأة على كافة المستويات.

- مشروعات المرأة المعيلة، نقدر نشارك مشروع القرية الواحدة.
- تعاون المجلس القومي للمرأة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لدعم وتنمية مهارات المرأة.
- وقد اشاد برنامج الامم المتحدة الانمائي بقدرة المجلس القومي للمرأة على تنمية المرأة وتمكينها.
- هدفت جهود المجلس لتضمين المرأة والاهتمام بشئونها منذ عام(2007/2002)، والنهوض بالمرأة وتنمية مهاراتها، وتضمينها ضمن الخطة السادسة للتنمية (2012/2007)، واتبع المجلس توجه اللامركزية حيث قرر تنمية المرأة في كل بقعة من ارض الوطن، من خلال التوغل في المناطق الريفية، وبلغت مشاركاته في هذه الفترة داخل 176 مركز و54حي، وقد شارك في هذه الجهود صندوق الامم المتحدة للسكان "UNFPA"، وبرنامج الامم المتحدة "UNDP"، كما ساهم أيضاً صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة "UNIFEM"، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة "UNICEF"، والبنك الدولي، وقد ساهمت هذه المؤسسات في تقديم الدعم الفني والمالي للمرأة من خلال العديد من المشروعات .

المجلس القومي لحقوق الانسان أنشئ عام 2003

- في إطار اهتمام مصر بحقوق الانسان، ومن خلال دعمها للمرأة وحقوقها، جاءت فكرة انشاء المجلس القومي لحقوق الانسان، أحد المجالس المتخصصة التي تدعم المرأة، وقد عنيت الدولة المصرية عند النشأة في تشكيله 6 سيدات.

الجمعيات الاهلية

- وقد شاركت الجمعيات الاهلية في دعم المرأة حيث لعبت دور هام في تمكين المرأة في شتى المجالات، كما زاد من أهمية تلك الجمعيات قريبا من المرأة.
- الجمعية المصرية للنهوض والمشاركة المجتمعية
- المركز المصري لحقوق الانسان
- جمعية الرعاية المتكاملة
- جمعية النهوض بالمرأة وتنمية المجتمع
- ملتقى هيئات لتنمية المرأة
- وقد سعت الدولة من خلال حزمة التشريعات والقوانين دعم المرأة وتمكينها، كما تبنت العديد من السياسات والبرامج لخدمة المرأة ومنها

- مشروع المرأة المعيلة، اهتمت الدولة بمشروع المرأة المعيلة ومنحته أهمية والوية خاصة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، ويهدف المشروع لتطوير وتنمية قدرات المرأة وذلك من خلال مشروعات تدر أرباحاً على المرأة بحثاً عن تمكينها اقتصادياً، وقد اختيرت محافظات الوجه القبلي والبحري ومحافظات الحدود، وتم اختيار القرى طبقاً لما أورده تقرير التنمية البشرية، وقد أقيمت مشروعات فردية وجماعية، حيث تم الاختيار طبقاً لوجود احتياجات فعلية داخل المجتمع .
- مشروع المنح والقروض الصغيرة.
- برامج المرأة العاملة.

- برامج المرأة الريفية (2014) وتم إطلاق هذا البرنامج، وذلك من خلال "وزارة التضامن – التنمية المحلية – الصحة والسكان"، يهدف البرنامج لتنمية مهارات المرأة من خلال البرامج تدريبية وحل المشكلات التي تواجه المرأة الريفية.
- مركز تنمية مهارات المرأة في مجال المشروعات الصغيرة "ريادة الاعمال".
- الصندوق الاجتماعي في تنمية المرأة، قام الصندوق الاجتماعي بمنح قروض لدعم مشاركة المرأة في ريادة الاعمال، وقد بلغ عدد المشروعات من 1992 حتى يونيو 2014 (179,539) ألف مشروع بنسبة 28% من اجمالي المشروعات وبتكلفة 3,1 مليار جنية، وفي مجال المشروعات المتناهية الصغر وفر الصندوق فرص الإقراض بمبلغ 2,1 مليار جنية نتج عنه 956 ألف مشروع منذ عام 1992 حتى يونيو 2014، كذلك منح الصندوق قروض جماعية وذلك للتغلب على الضمانات.
- أطلقت وزارة الصناعة والتجارة مبادرة في أكتوبر 2014 "البرنامج القومي للتمكين الاقتصادي" وذلك لدعم المهارات الفنية الخاصة بريادة الاعمال، وفي هذا الإطار دعمت المرأة من خلال ريادة الاعمال فدعمت برنامج تحت مسمى " مشروع قرية واحدة ومنتج واحد".

كما سعت الدولة من خلال عدد من المشروعات لإدماج المرأة في خطط التنمية، فوضعت الخطط القومية للنهوض بالمرأة المصرية (2002-2007)، هذا إلى جانب مشروع ادماج المرأة المصرية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2007-2012).

2.5. ريادة الاعمال

ترى سقراط (2018)، أن ريادة الاعمال تلعب دور حيوي في تحقيق الأهداف التنموية، وذلك على المستويين الاقتصادي والاجتماعي فليديها القدرة على تحقيق تنمية اقتصادية وتعد ريادة الاعمال هي نواه لبداية المشروعات الكبيرة، وما يزيد من أهميتها أنها لا تحتاج لتكافه رأسمالية ضخمة، ويضاف إلى ذلك قدرتها على توفير فرص عمل، لذا فإن ريادة الاعمال تشكل محور اهتمام الدولة وذلك سعياً منها لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وسعياً منها لتحقيق التنمية المستدامة التي تنتشدها. وتتفق الحموري (2016)، في إن لريادة الاعمال دور بارز في دفع عجلة الاقتصاد، كما إن سعي الدول لتحقيق التنمية وتشجيع الأفراد للقيام والعمل في هذا المجال ما هو الا دعم لاقتصاد البلد وتنميتها. ويؤكد على ذلك الدباغ (1994)، أنه لن يتسنى تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة في معزل عن المرأة، وذلك لكونها مكون أساسي في بنية المجتمع وأنها عنصر من الكوادر البشرية والتي تسعى الدول إلى استثمار وتدريب هذه الكوادر لتحقيق التنمية، وقد أكد مؤتمر منظمة المرأة العربية والذي عقد في البحرين (2006)، بضرورة التوسع في ريادة الاعمال، وتوفير كافة أشكال الدعم الفني والاداري والقانوني، ما أكد على ضرورة الاهتمام بتطوير حضانات الاعمال والحضانات التكنولوجية وذلك لدعم منظومة ريادة الاعمال ومساندة المرأة في هذا المجال.. وتؤكد أيوب (2010)، أن المشروعات المتناهية الصغر أحد آليات الدولة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، وإن نجاح الدولة في التنمية لا بد أن يدعمه مجموعة من الخدمات المالية وغير المالية التي تستطيع المرأة من خلالها إيجاد مصدر دخل، وغالباً ما يحدث ذلك من خلال ريادة الاعمال، لذا يتطلب حصولها على الدعم المالي المتمثل في التمويل، لنحقق الهدف وهو تمكينها وامتلاكها لمشروع ذو نفع اقتصادي تعود على المرأة والمجتمع، وهذه الخدمات تفتح للمرأة افاق المشاركة في التنمية الاقتصادية والتمكين الاقتصادي.

وترى الباحثة أن ريادة الاعمال تمثل طوق النجاة لتحقيق التنمية المنشودة بوجه عام وللمرأة بشكل خاص، وذلك لمرونتها بما يتناسب مع ظروف المرأة و مسؤوليتها وأدوارها

المتعددة، كما أنه ومن خلال الاحصائيات التي أوضحت أن النساء هم الأكثر فقراً داخل المجتمع، يضاف إلي ذلك انخفاض المستوى التعليمي لهن، كما أن في استطاعة المرأة الانخراط في ريادة الأعمال من خلال حرف وصناعات بسيطة، مستخدمه فيها خامات متوفرة في بيئتها وتتناسب مع احتياجات المجتمع الذي تتواجد فيه، بما يكفل لها تحقيق دخل وتنمية مواردها المالية، مما يؤكد بما لا يدعو مجالاً للشك أن ريادة الأعمال هي السبيل الوحيد الذي يتناسب مع قدرات وظروف المرأة ويدعم استراتيجية الدولة في التمكين الاقتصادي لها .

- **التحديات التي تواجه تمكين المرأة اقتصادياً من خلال ريادة الأعمال**
- تتعلق بمستوى التعليم والمهارات الادارية والفنية، كما ان قدرتها المحدودة في التعامل مع التكنولوجيا.
- ضعف قدراتها ومهاراتها يدفعها لقبول أعمال تتناسب مع إمكانياتها المحدودة، بما يؤثر على ادائها لأدوار الاقتصادية.
- ضعف قدرتها على تسويق منتجاتها من العوامل الهامة التي تعوق استمرارها وتقدمها الاقتصادي، حيث المرأة لا تستطيع في ظل ظروفها والتزاماتها الاسرية أن تنتقل من مكان لآخر لتسويق المنتج الخاص بها، مما يعوق فاعلية نشاطها الاقتصادي.
- ضعف سيطرة المرأة على الموارد الاقتصادية.
- ورأى البنك الدولي أن الابعاء التي تقع على عاتق المرأة كتربية النشاء ورعايته والمسئوليات الاسرية، تحد من قدرتها على تحقيق تقدم اقتصادي. وحرى بالذكر أن هذه الدراسة أوضحت ان مساهمات من قبل المحيطين بها في حال قيامها بعمل يعود بالنفع على الاسرة .
- وترى منظمة العمل الدولية ان ضعف مساهمة المرأة في المراكز القيادية وبعدها عن صنع القرار، يشكل عائق وخاصة بعدها عن النقابات العمالية.
- ذكرت مؤسسة التمويل الدولية إن نقص الخبرة والتعليم والمعلومات لدى المرأة عن الإجراءات الروتينية للحصول على الدعم المالي من الأجهزة المعنية يؤثر بدوره على نجاح ريادة الأعمال.
- مؤسسة التمويل الدولية (2010)، تقرير عن "إمكانية الحصول على تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في البلدان النامية".

3. الخلفية النظرية ومراجعة الدراسات السابقة

وتناولت دراسة شحاته (2009)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى الفاء الضوء على المعوقات التي تواجه المرأة المصرية لتحقيق التمكين الاقتصادي، وأوضحت الدراسة وجود علاقة بين ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل والمستوى التعليمي للمرأة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من المعوقات التي تؤثر على مشاركة المرأة وهي " المعتقدات الاجتماعية – التميز بين الجنسين – نقص المعلومات عن متطلبات سوق العمل"، وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في العمل الغير تقليدي – زيادة الخدمات الاجتماعية للمرأة – توفير المعلومات التي تدعم تواجدها داخل سوق العمل – تفعيل دور الاعلام لمساندة المرأة.

بينما تناولت دراسة أيوب (2010)، إلى تقييم أثر المشروعات الصغيرة على الاسر والمرأة في الريف السوري، وقد رصدت الدراسة واقع الريف السوري وخصائصه المختلفة، والتعرف على

خصائص المرأة ومكانتها داخل المجتمع والأسرة، وتوصلت الدراسة إلى وجود مشكلات لدى المرأة تتمثل في أن هناك نسبة لا تستطيع الحصول على حقوقها الشرعية (كالميراث – الدخل الخاص بها)، وان هناك مجموعة من النساء قد استفادت من التدريب الخاص بتطوير مهاراتهم، كما استفادت بعض النساء من خدمات (الصحة – الإسعافات)، كما استفادت النساء بخدمات الوحدات الإرشادية، دورات محو الأمية وصناعات البسيطة في المنازل، هذا ووجدت الدراسة أن النسبة الأكبر من المستفيدات يستطعن المشاركة في اتخاذ القرار داخل أسرهم، وقد تركزت مشروعاتهم على (19% تربية الأغنام – 70% النحل- نسبة صغيرة تصل 4% للمشروعات اليدوية -7% مشروعات زراعية)، وقد واجهت مشروعاتهم العديد من المشكلات متمثلة في المنافسة – الغلاء – التسويق – تأمين الأسواق)، ويذكر ان من العوامل التي ساعدت على نجاح المرأة تمثلت في (التدريب – الخبرة بالمشروع – الإصرار والمثابرة)، وأوصت بضرورة تعميم نموذج تمكين المرأة – منح القروض – منح مزيد من التسهيلات – إيجاد مؤسسات ضامنه – لزام مؤسسات التأمين بتأمين المشروعات، ويرى المجلس القومي للمرأة (2010) من خلال الدراسة التي قام بها بهدف رصد واقع المرأة المصرية، وتوصلت الدراسة أن غالبية أفراد العينة بنسبة 96.8% يعانون من مشكلات في تتعلق بتمكينهم الاقتصادي والاجتماعي، وان ما يقرب من 39% متعثرات في سداد قيمة القروض ويرجع سبب التعثر في ارتفاع اسعار الخامات 27%، ونسبة 22% ارجعت التعثر إلى انخفاض نسبة الارباح، ونسبة 13% ارجعت التعثر إلي استحواذ الرجل على إيرادات المشروع.

تناول (Gurswamy, 2012) ، في دراسته التي هدفت لمعرفة دور مؤسسات التمويل في التخفيف من حدة الفقر وقدرتها على دعم تمكين المرأة، وذلك بهدف تقييم دور المؤسسات التمويلية في التقليل من حدة الفقر، وتوصلت الدراسة إلى أهمية مجال الاعمال في الحد من الفقر، وقدرة ريادة الاعمال على تغيير حياة المرأة بشكل إيجابي، وأوصت بضرورة خفض معدلات الفائدة على القروض الممنوحة للمرأة وذلك لتعظيم المرجو من هذه المبادرة، على ان العلاقة طيبة بين المؤسسات المقرضين. بينما رأى الالوقفي وقواسمه (2011)، في دراسته بهدف التعرف على واقع المشروعات الصغيرة في الأردن ، والوقوف على نقاط القوة والضعف التي واجهت القائمين على تلك المشروعات، وإلى أي مدى تساهم ريادة الاعمال في دعم لاقتصاد الوطني وقدرته على التغلب على مشكلات البطالة، وتوصلت الدراسة إلى أهمية ريادة الاعمال، واعتبرت المنافسة الأجنبية من اكبر المعوقات التي تواجه.

وتناول (Duflo, 2012)، أثر التمكين على التنمية وأكد من خلال دراسته أن هناك ارتباط وثيق بين تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية، وقامت الدراسة على اجراء عدد من المقابلات، وتوصلت إلى الأسباب التي تعوق تحقيق التمكين وهي الفقر وعدم المساواة بين الجنسين الذي يؤدي إلى غياب فرص العمل للمرأة، واوصت الدراسة بضرورة تمكين المرأة كشرط أساسي لإحداث تنمية، مع الاهتمام بتنمية قدراتها على اتخاذ القرارات. وأكد على ذلك مالك (2012)، في دراسته التي أوضحت أهمية اشراك المرأة في التنمية وذلك من خلال تمكينها في كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأوضحت الدراسة ان اقضاء المرأة يجعلها طاقة معطلة ورأت الدراسة ان المرأة العراقية عانت لعقود طويلة من التهميش والاقضاء السياسي، بينما أكدت عكور (2016)، في دراستها على أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة، ودور الدولة في ترسيخ مفهوم التمكين، وقد رصدت الدراسة المعوقات التي قد تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة، وأشكال الحماية الاجتماعية التي من الواجب توافرها، وقدمت الدراسة نماذج من التنظيم المجتمعي الذي تدعمه وزارة العمل، كما رصدت العديد من الحالات، وقد اوصت الدراسة بضرورة وضع المزيد من برامج التوعية التي تهدف لرفع الوعي لأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة، ونشر ثقافة المساواة واحترام الدساتير الخاصة بحقوق الانسان، كما أكدت الدراسة على ضرورة تنمية مهارات المرأة بما تمكينها الاقتصادي، وتوافر قاعدة بيانات

وممارسات سليمة كما أكدت على ضرورة الالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية ومساعدة المرأة وتمكينها اقتصادياً.

وترى **مرباح (2016)**، في دراستها ان مشاركة المرأة داخل الحياة الاقتصادية هي المحرك الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وتهدف الدراسة إلى توضيح الجهود التي تقوم بها دولة الجزائر في تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً، وقد رصدت القوانين والاتفاقيات المبرمة لدعم هذا التمكين، وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر قد بذلت جهداً في مجال تمكين المرأة من خلال المعاهدات التي تحد من ظاهرة التمييز، وقد عقدت العديد من الاتفاقيات منها اتفاقية " السيدو" وكان لها أثر على وضع المرأة في الجزائر، وقد اتخذت العديد من القرارات الهامة لصالح المرأة على مستوى التمكين السياسي.، وتناولت **نصر (2017)**، المرأة المعيلة بغرض التعرف على مشكلاتها وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية (التمكين النفسي – الذكاء الاصطناعي – جودة الحياة)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين مشكلات المرأة المعيلة السكنية والاقتصادية والتمكين النفسي، وان هناك ارتباط بين المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتربية الأبناء بفاعلية، وقد تمكنت الدراسة من التنبؤ بمشكلات المرأة المعيلة في ضوء المتغيرات الأتية (الوعي الانفعالي – إدارة الانفعال – قياس التمكين النفسي)، واوصت الدراسة أن مجال المرأة المعيلة يحتاج لمزيد من البحوث والدراسات الوصفية لكشف مكونات المرأة المعيلة من الجانب النفسي.

وهدفت دراسة **كاظم (2016)**، إلى التعرف على أهم المعوقات التي قد تواجه تمكين المرأة العراقية، وذلك من أجل تمهيتها لمجتمعها. والتعرف على اختلاف هذه المعوقات، وقام الباحث بتحليل الظاهرة ومحاولة كشف العلاقات بين أبعادها واختار الباحث عينة مكونة من (214) بالطريقة العشوائية العنقودية، وقد توصلت الدراسة إلى العوامل الاجتماعية تمثل أكثر العوامل إعاقة لتمكين المرأة يليها العوامل الاقتصادية ثم العوامل السياسية وتأتي العوامل الشخصية في الدرجة الأخيرة، وقد اوصى الباحث بضرورة تغيير الصورة الذهنية السائدة عن المرأة في المجتمع، وذلك عن طريق مناهج دراسية ترفع من شأن المرأة، على أن يدعم ذلك البرامج التلفزيونية ووسائل الاتصال المرئية والمسموعة التي تحت على احترام المرأة وتوضح دورها وتساندها في الحصول على المناصب القيادية وإشراكها في اتخاذ القرار كما أوصى الباحث بضرورة الاهتمام بالتدريب وتنمية مهارات المرأة لزيادة قدراتها، وقد هدفت دراسة **بلعربي (2017)**، رصد واقع المرأة في كل من تونس والجزائر، والجهود المبذولة للتمكين السياسي، وحاول البحث الفاء الضوء على المعوقات والاستراتيجيات التي تتبعها الدولة للنهوض بالمرأة، كما هدفت الدراسة لمعرفة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ولتحقق من التغييرات التي لاحقت بالبلدين، ومدى تأثير هذه التحولات على تواجد المرأة في ميادين جديدة وبالتالي تمكينا سياسياً، وتوصلت الدراسة إلى معاناة المرأة حتى الان من التهميش والتمييز، وان تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية يتوقف على مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، وقد اوصت الدراسة بضروره وضع برامج محددة لدعم التمكين وأن تكون البرامج مقبولة على المستوى القيمي، مع ضرورة وجود دعم سياسي، وان يتم الالتزام بحقوق الانسان .

استهدفت دراسة **راشد واخرون (2017)**، التعرف على الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي يتم توفيرها للمرأة المعيلة بمحافظة اسيوط، وتوفير الدعم من خلال منح القروض للمشروعات الصغيرة وقد قامت هذه الدراسة على اختيار عينة عشوائية لأربع مراكز "ديروط – أوتيج –الفتح – اسيوط" حيث ان بلغت حجم العينة 250 امرأة، وهدفت الدراسة التعرف على التسهيلات الاقتصادية المقدمة للمرأة، اهم المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة وتحد من تحقيق التمكين الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى ان المعوقات تتمثل في صعوبة الحصول على القروض – عدم توافر المهارات لإدارة المشروعات – تسويق المنتجات، ويتفق معه **Krusher (2010)**، وقد هدفت دراسته لتقييم

برامج منح ريادة الأعمال، واهتمت الدراسة بالمرأة بشكل خاص في المجتمع الافغاني وركزت على الزراعة من خلال مشروع التطوير الزراعي الافغاني والذي يتم تمويله عبر دائرة التمويل الأميركية (USAD) وقد استفاد من البرنامج (165) مستفيدة من النساء العاملات في الزراعة، وأوضحت النتائج أن هناك ارتفاع في دخل المستفيدين وارتفاع مستوى معيشتهم، و استطاعوا توفير احتياجاتهم الأساسية، وقد أوضحت الدراسة ان النساء تستطيع أن تمتلك مشاريع زراعية في أماكن اقلمتهن، كما أكدت الدراسة ضرورة خلق برامج تأهيل المرأة لريادة الأعمال مع ضرورة اجراء البحوث على المنح وبرامجها ودورها في حياة المستفيدين.

- ومن خلال عرض الدراسات السابقة استخلصت الباحثة الاتي
- وجود اتفاق بين اغلب الباحثين على أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة.
- اتفق الباحثين على ان المعوقات التي تواجه المرأة تحد من فاعلية التمكين ويمكن تلخيص تلك المعوقات في " انخفاض المستوى التعليمي لدى اغلب السيدات – العادات والتقاليد – نقص قدرات المرأة الفنية- انخفاض الوعي بأهمية المرأة التميز والتمهيش"، وهذه المعوقات تؤثر على تمكين المرأة وقدرتها على تحقيق أهدافها.
- تتفق هذه الدراسة مع دراسة مرباح (2016)، والتي هدفت إلى ضرورة اشراك المرأة في الحياة الاقتصادية بالتطبيق على الواقع الجزائري. بينما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تناولها لسياسات الدولة المصرية وفاعلية هذه السياسات في تمكين المرأة من خلال ريادة الأعمال.

4. الدراسة استطلاعية

تم فيها الاطلاع على الانشطة التي تقوم بها الجهات المعنية ووزارة القوى العاملة والصندوق الاجتماعي والمجالس المتخصصة، وهيئة تنمية المشروعات الصغيرة وذلك تحت مظلة الدولة وتنفيذا للسياسة العامة للدولة بهدف تحقيق التمكين الاقتصادي لها ولدعم دورها في ريادة الأعمال، وتبين من خلال الدراسة الاستطلاعية انه تم عقد العديد من الدورات التدريبية وورش العمل لتنمية قدرات المرأة، كما تم تنظيم العديد من المعارض بهدف تقديم المساعدة في تسويق المنتجات.

5. مشكلة الدراسة

تمثل المرأة العنصر الفعال في المجتمع، فالمرأة لا تمثل فقط نصف المجتمع، انما تمثل القوة الفاعلة والمحركة من خلال الأدوار المتعددة التي تقوم بها، وجاء التمكين ادراكاً من جانب الدول لأهمية المرأة، وأوضحت المؤشرات في تقرير "فريد مان هاوس" (2009)، أن المرأة في مصر تعاني من عدم تكافؤ الفرص وتعاني من التمييز في سوق العمل، لذا فسعت الدولة للتغلب على هذا التمييز ورسم السياسات الداعمة لها، مما دفع الباحثة إلي رصد الواقع الفعلي لسياسات التمكين وما حققته هذه السياسات من تقدم في هذا المجال، وقدرة السياسات على دعم التمكين وأثر هذا التمكين وجدواه الاقتصادية على المرأة من خلال ريادة الأعمال، لذا فيمكن صياغة المشكلة البحثية على انها "إلى أي مدى استطاعت سياسات الدولة المصرية تمكين المرأة اقتصاديا من خلال ريادة الأعمال"

6. الفروض البحثية

توصلت الباحثة من خلال الدراسات السابقة والدراسة الاستطلاعية إلي

6.1. الفرض البحثي

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات الدولة وتمكين المرأة من خلال ريادة الأعمال

6.2. التساؤل البحثي

هل تستطيع سياسات الدولة الحالية تحقيق مزيد من التمكين خلال الفترة الزمنية المقبلة؟

7. أهداف البحث

تكمن اهداف البحث في التالي:

- التعرف على السياسات العامة للدولة في تمكين المرأة اقتصاديا وفاعلية هذه السياسات في دعم المرأة فعليا.
- الوقوف على الوضع الحالي للمرأة من خلال قيامها بريادة الأعمال.
- التعرف على قدرة هذه السياسات في دعم المرأة اقتصاديا.
- وضع مجموعة من التوصيات بإمكانها مساعدة متخذي القرار وواضع السياسات العامة لزيادة فاعلية التمكين الاقتصادي.
- التنبؤ بالوضع المستقبلي للمرأة في ظل هذه السياسات.

8. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في جانبين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، وفيما يلي عرض للأهميتين من وجه نظر الباحثة

الأهمية النظرية

- تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لما توليه الدولة من اهتمام بالمرأة في هذه المرحلة واتخاذها كافة الإجراءات لتمكين المرأة وتشريع حزمة من القوانين لزيادة تمكين المرأة ودعمها اقتصاديا، لما تحظى به المرأة من أهمية والدور البالغ الأهمية الذي تلعبه المرأة، مما دفع الباحثة لرصد الواقع للتحقق من فاعلية هذه السياسات.
- تساهم الدراسة في اثراء أدبيات الإدارة العامة حيث انها تتناول تمكين المرأة اقتصاديا بما يزيد من قدرتها على حل مشكلاتها ومشاركة الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي.
- حاولت الدراسة استعراض الادبيات النظرية لمفاهيم الدراسة واستعراض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، كذلك استعراض السياسات العامة للدولة في تمكين المرأة بما يفيد الباحثين في هذا المجال مستقبلا.
- تمس هذه الدراسة الباحثة حيث تعبر عن المرأة وتوضح السياسات الداعمة لها.
- حداثة الأبحاث التي تناولت تمكين المرأة بما يؤكد أهمية قضية التمكين الاقتصادي ودعم المرأة.

الأهمية التطبيقية

- تعتبر هي الدراسة الأولى التي رصدت وحللت الوضع الحالي لسياسات الدولة الداعمة للمرأة والتنبؤ بالوضع المستقبلي في ظل هذه السياسات.

- إن استراتيجية تمكين المرأة تأتي عن رغبة صادقة لدى الدولة إلى دعم الفئات الأكثر تهميشاً من النساء والعمل على تفعيل السياسات التي تهدف لمشاركة فعالة، وهذا ما دفع الباحثة إلى قراءة الوضع الحالي الفعلي وجدوى تلك السياسات.
- تحاول الدراسة التعرف على جدوى هذه السياسات من خلال رصد الواقع الفعلي لتمكين المرأة اقتصادياً من خلال زيادة الاعمال.
- تحاول الدراسة مساعدة متخذي القرار والقائمين على رسم ووضع السياسات العامة للدولة وذلك من خلال هذا الرصد الواقعي والتنبؤ بالوضع المستقبلي.

9. حدود البحث

- **حدود زمانية:** (2017-2018)
- **حدود مكانية:** شملت الدراسة " المجلس القومي للمرأة – هيئة تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر – وزارة القوى العاملة – الهيئة العامة للرقابة المالية – الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء "

10. منهجية البحث

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج المناسب لمثل هذه الدراسات وتناول المنهج الوصفي المفاهيم المتعلقة بالدراسة وعرض الاطار النظري للدراسة، واعتمدت الباحثة في تكوين الاطار النظري على "الكتب العلمية الأجنبية والعربية – الأبحاث- الدوريات – الرسائل العلمية- الدوريات"، واعتمدت الدراسة على اجراء المقابلات الشخصية مع "مسؤولي وموظفي وحدات التخطيط والمتابعة – مسؤولي وموظفي وحدة التدريب داخل المجالس المتخصصة ووزارة القوى العاملة – هيئة تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر" وتم استخدام احصائيات الهيئة العامة للرقابة المالية كأداة لجمع البيانات، وذلك للتأكد من صحة الفروض والاجابة على التساؤل البحثي، وقد استخدمت الباحثة الدراسة النظرية والميدانية

- **الدراسة النظرية**
- اعتمدت الباحثة في تكوين الإطار النظري على "الكتب الأجنبية والعربية التي تناولت ذلك الموضوع – الأبحاث المنشورة في المؤتمرات – الرسائل العلمية – المجالات المتخصصة "
- **الدراسة الميدانية**
- تم جمع البيانات من خلال المقابلات الشخصية
- جمع البيانات التي تم الحصول عليها من الهيئة العامة للرقابة المالية – الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء.

11. التحليل الإحصائي:

من اجل تحقيق فروض وتساؤلات الدراسة اعتمدت الدراسة على بيانات سلسلة زمنية ربع سنوية لعدد المستفيدات من برنامج زيادة الأعمال وكانت بيانات الدراسة كما هو موضح بالجدول التالي:

بيانات الدراسة: تم جمع البيانات اعتماداً على عدد المستفيدات

جدول (1) اعداد المستفيدات من برنامج ريادة الأعمال

الربع				السنة
الرابع	الثالث	الثاني	الأول	
527465	643108	647894	480832	2016
711788	629272	598021	578440	2017
896111	836954	783517	737270	2018

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية 2018

تحليل السلسلة الزمنية:

يعد أسلوب تحليل السلاسل الزمنية Time Series Analysis من الأساليب الإحصائية الجديرة بالاهتمام، والتي تطورت كثيراً، وأصبح بالإمكان استخدامها لغرض التوقع لمستقبل ظاهرة ما. ويعتمد أسلوب تحليل السلاسل الزمنية على تتبع الظاهرة (أو المتغير) على مدى زمني معين (عدة سنوات مثلاً)، ثم يتوقع للمستقبل بناءً على القيم المختلفة التي ظهرت في السلسلة الزمنية وعلى نمط النمو في القيم؛ وبهذا فهو يتفوق على الأسلوب التقليدي، إذ إن الأسلوب التقليدي يحسب فرق القيمة بين زمنين اثنين فقط من السلسلة الزمنية ويبني التوقع المستقبلي على أساسهما، بدون مراعاة للنمط العام للسلسلة أو للارتفاع والانخفاض الذي يحدث لقيم السلسلة الزمنية المتصلة.

تعريف السلسلة الزمنية واهدافها:

هي مجموعة من القراءات التي تأخذها ظاهرة ما عند فترات زمنية منتظمة. وتختلف هذه الفترات حسب طبيعة الظاهرة فيمكن أن تكون يوماً أو أسبوعاً أو شهراً أو سنة. أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على متغيرين أحدهما مستقل X وهو الزمن والثاني متغير تابع Y وهو قيمة الظاهرة. أي أن $Y = f(X)$ في X وتكتب

أهداف تحليل السلسلة الزمنية:

يهدف تحليل السلسلة الزمنية إلى التنبؤ بقيمة الظاهرة في المستقبل اعتماداً على قيمتها في الماضي والحاضر. وكذلك تحديد النموذج الإحصائي المناسب للتنبؤ بالظاهرة محل الدراسة. ويستخدم نموذج السلاسل الزمنية عادة للتنبؤ بقيم متغير ما إذا كان المتغير المراد دراسته غير معروفة محدداته، والعوامل التي تؤثر فيه، كما يستخدم في حالة كون المتغير يخضع لتوقعات المتعاملين معه والتي تنعكس في المستقبل بناءً على ما حدث في الماضي.

عناصر السلسلة الزمنية:

دراسة السلاسل الزمنية تتطلب تحليلها إلى عناصرها المختلفة لمعرفة مقار كل منها واتجاهاتها وعلاقتها ببعضها البعض حتى يمكن الاستفادة منها في التنبؤ بقيمة الظاهر في المستقبل.

تتكون السلسلة الزمنية من أربعة عناصر

(أ) الاتجاه العام (T) Secular Trend

(ب) التغيرات الدورية (C) Cyclical Variations

(ت) التغيرات الموسمية (S) Seasonal Variations
(ث) التغيرات العرضية (I) Irregular Variations

أولاً: الاتجاه العام:

وهو العنصر الذي يقصد به الحركة المنتظمة للسلسلة عبر فترة زمنية طويلة نسبياً. ويقال إن الاتجاه العام للسلسلة موجب إذا كان الاتجاه نحو التزايد بمرور الزمن ويقال إن الاتجاه العام سالب إذا اتجهت نحو التناقص بمرور الزمن. يفيد الاتجاه العام في اتخاذ القرارات والتخطيط للأجل الطويل (خمس سنوات فأكثر). فبالرغم من إنه تكون هناك ذبذبات في المنحنى التاريخي للظاهرة إلا أنه على المدى الطويل نلاحظ أن هناك اتجاهاً عاماً يأخذه هذا المنحنى إما إلى الزيادة أو النقصان.

ثانياً: التغيرات الموسمية: هي التي تمثل التغيرات المنتظمة القصيرة الأجل والتي تحدث خلال الفترة الزمنية الواحدة التي لا يزيد طولها عن السنة، فقد تكون أسبوعية أو شهرية أو فصلية. وتفيد في اتخاذ القرارات والتخطيط للجل القصير.

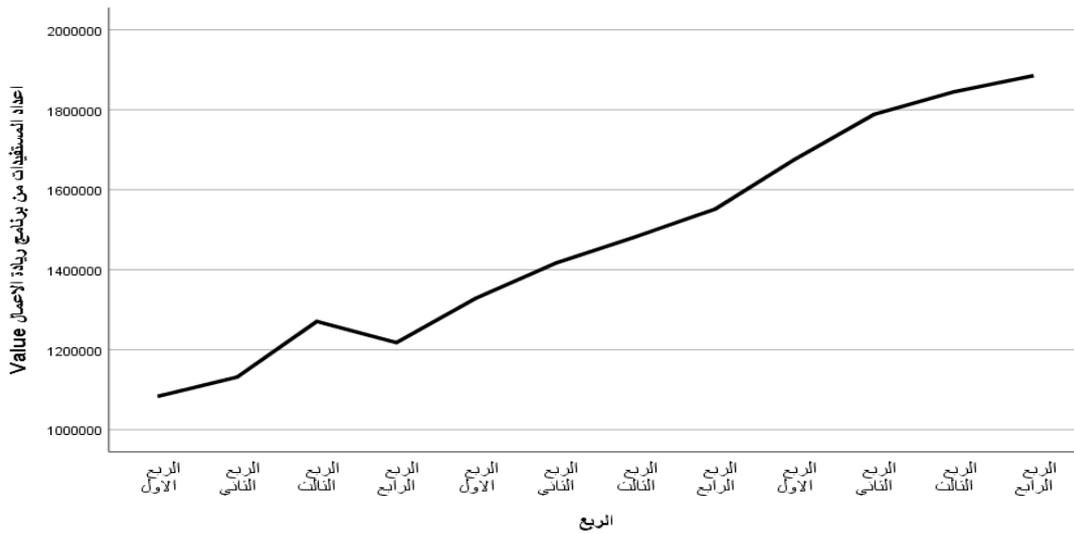
ثالثاً: التغيرات الدورية

: هي التي تمثل التغيرات التي تطرأ على قيم السلسلة الزمنية بصورة منتظمة ويزيد أمدها عن السنة، وهي تغيرات متوسطة المدى وتحدث حول الاتجاه العام الممثل للظاهرة، وتتكرر في فترات زمنية أكثر من سنة وتؤدي هذه التغيرات إلى الدورة التجارية التي تمكث عادة سنتين أو أكثر. ومن العوامل التي تؤدي إلى التغيرات الدورية السياسات الحكومية والعلاقات الدولية في المدى الطويل.

رابعاً: التغيرات العرضية:

وهي تغيرات قصيرة الأجل تشمل التغيرات العرضية أو الفجائية التي تحدث نتيجة حوادث فجائية لا يمكن التنبؤ بها. تتميز هذه التغيرات بعدم انتظامها وطبيعتها الفجائية وقصر فترتها الزمنية.

رسم السلسلة الزمنية لأعداد المستفيدات من برنامج ريادة الأعمال:



يتضح من رسم السلسلة الزمنية الربع سنوية لأعداد المستفيدات من برنامج ريادة الأعمال من عام 2016 حتى عام 2018 ان الشكل يأخذ شكل العلاقة الطردية المتزايدة مع الزمن باستثناء الربع الرابع من عام 2016.

باستبعاد إمكانية وجود التغيرات الدورية في السلسلة، يمكن تلخيص أساليب معالجة السلسلة الزمنية بغرض التعرف على طبيعتها والتنبؤ للمستقبل في الاتجاه العام والتغيرات الموسمية والتغيرات العرضية.

تم تحليل الاتجاه العام للسلسلة: الزمنية باستخدام النماذج الخطية والغير خطية وحصلنا على النتائج كما هي في الجدول التالي:

قامت الباحثة بدراسة النموذج الملائم لتقدير الاتجاه العام لسلسلة أعداد المستفيدات من برنامج ريادة الأعمال من خلال برنامج SPSS وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (2) نماذج تقدير الاتجاه العام

الدالة	قيمة احصاء F	معامل التحديد R ²	المعاملات				النموذج
			B3	B2	B1	الثابت	
0.00	524.347	0.981			76563.381	975470.606	Linear الخطي
0.00	52.294	.839			337807.925	910479.296	اللوغاريتمي Logarithm
0.00	305.230	.985		1636.771	55285.352	1025119.341	التربيعي Quadratic
0.00	204.282	.982	-348.109	8424.900	18559.835	1072636.242	التكعيبي Cubic
0.00	604.304	.984			.052	1030425.731	Exponential

يتضح من الجدول السابق ان أفضل نموذج لتقدير الاتجاه العام للسلسلة هو النموذج التربيعي Quadratic وهو نموذج غير خطي حيث اجتاز أكبر قيمة لمعامل التحديد والتي بلغت 985. ومعاملات النموذج دالة عند مستوي معنويه 1%.

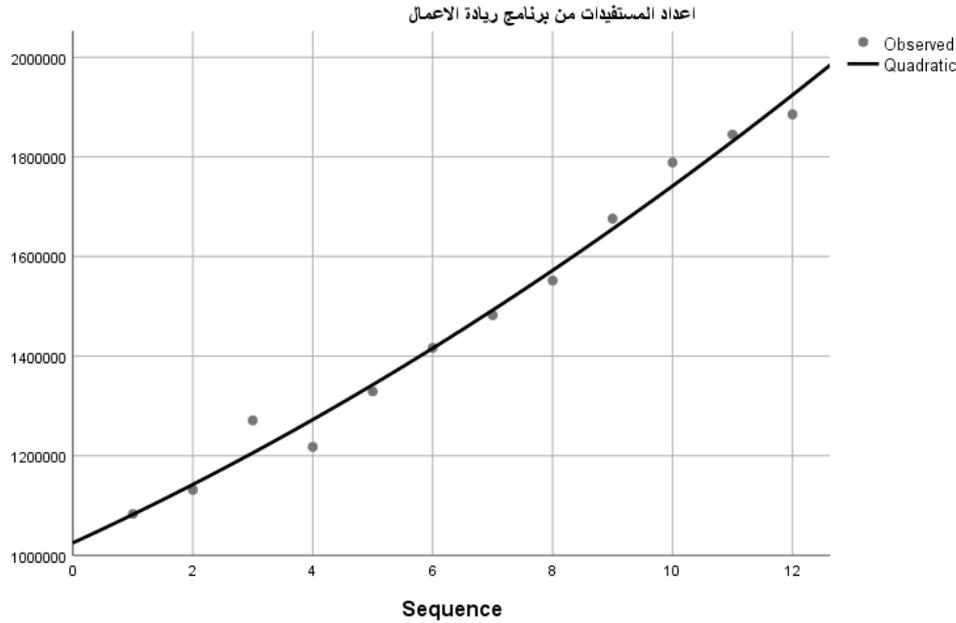
وباء على النتائج السابقة يتم قبول الفرض القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات الدولة وتمكين المرأة من خلال ريادة الاعمال.

النموذج التربيعي المقدر:

$$y = 1025119.341 + 55285.352X + 1636.771X^2$$

حيث y تمثل أعداد المستفيدات من برنامج ريادة الأعمال و x تمثل الزمن.

الرسم البياني للنموذج التربيعي:



التنبؤ بأعداد المستفيدات من برنامج ريادة الأعمال باستخدام النموذج التربيعي:

جدول (3) القيم التنبؤية لعام 2019 و عام 2020 باستخدام النموذج التربيعي

السنة	الربع	التنبؤ باستخدام النموذج التكعيبي
2019	الأول	2020443
	الثاني	2119921
	الثالث	2222673
	الرابع	2328698
2020	الأول	2437997
	الثاني	2550570
	الثالث	2666416
	الرابع	2785535

التنبؤ من خلال تحليل السلسلة الزمنية الى مكوناتها الأساسية باستخدام النموذج الضربي:

ونظرا لأن النموذج الخطي متكافئ تقريبا مع النموذج التربيعي فقد قامت الباحثة بتحليل السلسلة الى مكوناتها الثلاثة الاتجاه العام والموسمي والعرضي وتم تجاهل الدوري لان السلسلة طولها اقل من سنة.

تم تحليل السلسلة باستخدام نموذج الضرب الآتي:

$$Y=T*S*E$$

حيث Y هي قيمة الظاهرة، T قيمة الاتجاه العام، S قيمة الموسم، E قيمة الخطأ العشوائي. وحصلت الباحثة على النتائج التالية من خلال برنامج Minitab

جدول (4) نتائج تحليل النموذج الضريبي

الايخطاء	القيم الاتجاهية والموسمية	القيم مخلصمة من أثر الموسم	القيم الموسمية	القيم مخلصمة من الاتجاه العام	القيم الاتجاهية	الربع	السنة
40527.7	1042585	1085871	-2758.4	37769.3	1045344	الأول	2016
-11540.9	1143031	1111583	19907.4	8366.5	1123124	الثاني	
43474.9	1227346	1244378	26442.8	69917.7	1200903	الثالث	
-17382.3	1235091	1261301	-43591.8	-60974.1	1278683	الرابع	
-24785.5	1353704	1331677	-2758.4	-27543.9	1356463	الربع	2017
-37526.1	1454150	1396717	19907.4	-17618.7	1434243	الأول	
-56227.3	1538465	1455795	26442.8	-29784.5	1512022	الثاني	
5337.5	1546210	1595140	-43591.8	-38254.3	1589802	الثالث	
11117.4	1664824	1678699	-2758.4	8358.9	1667582	الرابع	2018
23530.7	1765269	1768893	19907.4	43438.1	1745362	الربع	
-4583.5	1849584	1818558	26442.8	21859.3	1823142	الأول	
28057.4	1857330	1928979	-43591.8	-15534.5	1900921	الثاني	

القيم التنبؤية لعام 2019 و عام 2020 باستخدام النموذج الضريبي:

السنة	الربع	التنبؤ باستخدام النموذج التكميبي
2019	الأول	1975943
	الثاني	2076388
	الثالث	2160704
	الرابع	2168449
2020	الأول	2287062
	الثاني	2387508
	الثالث	2471823
	الرابع	2479568

12. ملخص ونتائج التحليل الإحصائي

- أظهرت الدراسة الإحصائية صحة الفرض بوجود علاقة بين سياسات الدولة وتمكين المرأة وذلك، SPSS من خلال ريادة الاعمال وتمت الدراسة عن طريق السلاسل الزمنية وتحليل - ظهر ذلك من زيادة اعداد المستفيدات من تطبيق سياسة الدولة وتحقيق التمكين الاقتصادي لهم من خلال ريادة الاعمال، بما لا يدعو مجال للشك من فاعلية تلك السياسات وجدوها.

- استطاعت الدراسة التنبؤ بزيادة اعداد المستفيدات خلال العامين القادمين (2019-2020) وذلك في ظل هذه السياسات وثبات الظروف الحالية، وهو ما يجيب عن التساؤل البحثي الذي وضعته الدراسة وهو هل بإمكان هذه السياسات ان تحقق زيادة في اعداد المستفيدات؟ وهو ما يؤكد جدوى تلك السياسات وفعاليتها.

وانفتت مع شحاته(2009)، في أهمية التمكين الاقتصادي واختلفت معه حيث تناول المعوقات التي تعوق التمكين الاقتصادي، كما اتفتت مع دراسة الوقفي وقواسمه (2011)، الذي رصدت واقع المشروعات الصغيرة في الأردن وركزت على أهمية المشروعات الصغيرة كداعم للاقتصاد الوطني

الأردني، كما اتفقت مع **كاظم (2016)**، التي أوضحت أهمية تمكين المرأة ولكنها اختلفت في تناوله المشكلات التي تواجه المرأة العراقية في التمكين ورصدت هذه المشكلات التي تعوق تمكين المرأة العراقية، واتفقت مع دراسة **عكور (2016)** التي اكدت على أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة واشتركت مع الدراسات السابق سردها في المعوقات التي تواجه تمكين المرأة الأردنية ، كما تتفق هذه الدراسة مع دراسة **مرباح (2016)**، على ضرورة اشراك المرأة في الحياة الاقتصادية لتحقيق التنمية في الجزائر، واتفقت مع دراسة **بلعربي (2017)**، التي اهتمت بتوضيح أهمية المشاركة والتمكين السياسي للمرأة في تونس والجزائر .

13. التوصيات

- ان يصبح التمكين الاقتصادي من خلال ريادة الاعمال هو اولوية للدولة، نظراً لارتفاع نسبة الفقر بين النساء الاتي يعانون من الامية أو انخفاض المستوى التعليمي.
- يحتاج الاصلاح التشريعي الذي قامت به الدولة إلي تآزر من جميع المؤسسات العاملة بالدولة وأجهزتها، بما يزيد من فاعلية الاصلاح التشريعي والاستفادة منه.
- الاهتمام بالتعليم والتدريب وإكساب المرأة المهارات الفنية والتسويقية لضمان نجاحها التمكين الاقتصادي من خلال ريادة الاعمال.
- المتابعة والتقييم للمستفيدات من القروض لتقديم الدعم الفني والإداري وذلك لضمان استمرارية المشروعات ونجاحها.
- ضرورة زيادة المبلغ الممنوح بما يتناسب مع نوع المشروع.
- إن قدرة الجمعيات والهيئات على تقديم تسهيلات تستطيع المرأة الاستفادة منها تسهم بشكل كبير في تمكين المرأة اقتصادياً، لذا يجب وضع آلية للتعاون بشكل يضمن العمل تحت مظلة من التعاون والتكامل بينها وبين الهيئات والجهات الحكومية.
- يجب النظر إلى التمكين الاقتصادي للمرأة على انه أساس للتنمية المستدامة التي تسعى الدولة لتحقيقها.
- لزيادة فاعلية القوانين والسياسات وجدها لا بد من تغيير ثقافة المجتمع تجاه المرأة.
- أن يدعم الاعلام التمكين الاقتصادي للمرأة، من خلال تشجيع المرأة وتغيير المفاهيم الاجتماعية.
- حث المرأة أن يكون لها دور فعال في تنمية مجتمعا والمشاركة الفعالة من خلال برامج التوعية لتوضيح أثر ريادة الاعمال على دعم قدرتها الاقتصادية.
- عقد الندوات والمؤتمرات لزيادة وعي المرأة، وتوفير المعلومات الائتمانية.
- برامج توعية من خلال نماذج ناجحة في مجال ريادة الاعمال.
- ضرورة توفير المعلومات الازمة عن احتياجات السوق، وتوفير التدريب الملائم طبقاً لاحتياجات السوق وكيفية تسويق منتجاتهم.
- إقامة المعارض الدائمة وعدم الاكتفاء بالمعارض الموسمية.
- تشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني والجمعيات الاهلية لدعم مشروعات المرأة.

14. المراجع

14.1. المراجع باللغة العربية

- أحمد، مالك عبد الحسين، (2012)، تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية، كلية التقنية الإدارية، جامعة البصرة، العراق.
- إسماعيل، اجلال حلمي (2006) ، رؤية مستقبلية للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة القاهرة، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة، القاهرة، ص 161
- الجابي، ريم (2013)، "المرأة الريفية والتنمية المحلية دراسة اقليمية تحليلية وتقييمية - في تونس وفلسطين والاردن" مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، كوثر، تونس، ص51
- الجبالي، تهاني (2012)، علامات مضيئة في احكام القضاء العربي (حالة مصر)، دراسة تحليلية لأهم أحكام القضاء المصري في 20 عام 1990-2010، الأبحاث الإقليمية العربية – المنظمة العربية.
- الشماسي، ميثاء سالم (2003)، المرأة العربية "الفرص والتحديات"، مؤتمر حول الابعاد السكانية في عملية التنمية، شرم الشيخ، 19/17 ديسمبر.
- المجلس القومي للمرأة، نحو تمكين اقتصادي للمرأة المعيلة في الريف المصري، الطبعة الرابعة، 2013.
- المركز القومي للمرأة (2010)، حالة المرأة المصرية "حقوق مؤجلة في مجلس الدولة وحقوق مؤقتة في البرلمان"، مؤتمر صحفي في 26 ديسمبر، بمقر المجلس بالقاهرة.
- المشهداني، فهيمة كريم (2012)، سياسات تمكين المرأة البرامج و المعوقات : رؤية اجتماعية، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، العراق ، عدد 88، ص ص 258 – 275.
- الهيئة العامة للاستعلامات، المرأة المصرية في الدستور والقوانين ، 2015/12/31.
- الياس، يوسف (2014) "حقوق المرأة في العمل بالدول العربية من الحماية إلي المساواة، المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل، تونس، ص259.
- أيوب، رائدة (2010)، الجدوى الاجتماعية للمشاريع متناهية الصغر وتأثيرها على النساء في الريف السوري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنس، قسم العلوم الاجتماعية، برنامج التعليم عن بعد، ص 11.
- أيوب، هالة (2007) "التمكين الاقتصادي للمرأة العربية واقع طموح" ورقة مقدمة لمنظمة العمل العربية بالتعاون مع وزارة العمل 7/11
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2010، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الولايات المتحدة الأمريكية 2010، ص 66.
- بلعربي، هاجر (2017)، "التنمية الإنسانية من منظور التمكين السياسي للمرأة العربية"، دراسة حالي الجزائر وتونس، مذكرة مكملة لنيل الماجستير في العلوم السياسية.
- تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء-2015
- خليل النعيمات، (2012) "تمكين المرأة"، مقال إلكتروني منشور على الموقع الإلكتروني للمؤسسة الأمريكية لإغاثة اللاجئين في الشرق، ص 26.
- راشد، جمال الدين & أخرون (2017)، قسم الاجتماعي الريفي – كلية الزراعة جامعة اسيوط – قسم بحوث المجتمع الريفي.
- ست سنوات بعد القمة الاولى للمرأة العربية : "الانجازات والتحديات" 13-15 نوفمبر، 2016، المنامة، البحرين.

سقراط، رانيا علي محمد (2018)، دور الدولة في تذليل العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة، المؤتمر الدولي الثاني إدارة المنظمات الصناعية والخدمية: الممارسات الحالية والتوجهات المستقبلية الغردقة، مصر، من 1 إلى 3 سبتمبر

شحاته، عبد الله & صقر، هالة (2009)، البرنامج البحثي حول "المرأة والعمل"، مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأميركية، القاهرة.

عبد الرضا، نبيل جعفر & عبد الرحيم، مروة (2015)، العلاقة بين تمكين المرأة والتنمية البشرية (منشورات الحوار المتمدن :ع: 24 2015/5/4796 (<http://www.ahewar.org>).

عبد الفتاح ياغي (2009-1430)، السياسات العامة: النظرية والتطبيق جامعة الامارات العربية المتحدة

عبد اللطيف، هبه احمد (2007)، "الحوار المجتمعي واتخاذ القرارات بالجمعيات الاهلية بمدينة الفيوم"، مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 23، ص 95.

عكور، ايمان (2016)، التمكين الاقتصادي للمرأة الواقع والافاق وزارة العمل الأردنية نموذجاً، من فعاليات ندوة واقع المرأة العربية في التعليم والتدريب التقني والمهني ودعم مشاركتها في النشاط الاقتصادي.

كاظم، ثائر رحيم (2016)، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية، جامعة القادسية/ كلية الآداب مجلة جامعة بابل/ العلوم الانسانية /المجلد 24/ العدد2.

¹ كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي في الاحتفال بالمرأة المصرية، 2017

ماتو، كيد (2016)، " تمكين المرأة في أفريقيا والعالم العربي- الاستحقاقات والفرص والتحديات"، قسم العلوم السياسية، منشور على موقع مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي. (WWW.ASSECAA.ORG)

مرباح، ورقلة (2016)، "المرأة والاشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي- عدد 5/ ديسمبر

مركز هي للسياسات العامة، 2015، "برنامج هي" - دليل المتدربة (ضم البرنامج 5 بلدان عربية مصر -لبنان - تونس - اليمن -الأردن)، ص74

مسعد، محيي محمد (2010) حق التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر، المؤتمر العلمي الدولي لكلية الحقوق جامعة الإسكندرية (حقوق المرأة في مصر والدول العربية) - مصر.

موسى، ميسون ضيف الله (2006) أثر برامج التدريب في مراكز الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية على تمكين المرأة الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ص2.

نصر، ناهد السيد أحمد (2017)، "المشكلات وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسي-اجتماعية لدى المرأة المصرية المعيلة"، مجلة كلية التربية - جامعة الأزهر، العدد (172 لجزء الثاني)، يناير، ص 173-225.

أحمد، مالك عبد الحسين (2012)، تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية، مجلة الاقتصاد الخليجي-مركز دراسات الخليج العربي -جامعة البصرة -العراق، ع 23، ص 110 - 135

أحمد، مالك عبد الحسين، (2012)، "تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية"، كلية التقنية الإدارية، جامعة البصرة، مجلة لاقتصاد الخليجي، العدد(23)، ص 110-136.

تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء -2013.

الحموري، اميرة محمد مفلح (2016)، دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية، قسم العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة الأمير سطاتم بن عبد العزيز، الخرج، السعودية

خضر، احمد إبراهيم (2013)، حقيقة مفهوم تمكين المرأة

<https://www.alukah.net/web/khedr/10862/53818>

صالح، أماني (2002)، **التمكين السياسي في الوطن العربي، الشروط والمحددات**، دراسة حالة التمكين السياسي في الكويت وقطر، جمعية دراسات المرأة والحضارة، القاهرة، ص 468. جمعية دراسات المرأة والحضارة، القاهرة، ص 468.

الصندوق الاجتماعي للتنمية، (2013)

عبد الجواد، سلوى عبد الله (2009)، **استخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهه مشكلاتها**، مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد 26.

القيوتي، محمد قاسم (2006)، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**، عمان، الأردن

المجلس القومي للمرأة "تضمين شؤون المرأة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية" الطبعة الاولى، 2012

منظمة العمل الدولية (2011)، **تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا والمساواة بين الجنسين**، الاجتماع الاقليمي الافريقي الثاني، جوهانسبرغ، جنوب افريقيا، (11-14-اكتوبر).

الوقفي، علي و فريد قواسمة، (2011)، **واقع المشروعات الصغيرة من وجهة نظر القائمين عليها**، دراسة ميدانية على عدد المشروعات الصغيرة في محافظة اربد، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، الجزائر، العدد (24)، ص 107-130.

14.2. المراجع باللغة الاجنبية

Duflo, Esther.(2012). **Women Empowerment and Economic Development**. *Journal of Economic Literature*. 50(4) .1051-1079

Gurswamy, D.(2012). **The role of microfinance institutions on poverty alleviation Ethiopia Indian**, *Journal of Commerce & Management Studies*, 3(1), p9.

Krusher, G. and Kock, L. (2010). **The use of Micro grants to Mitigate Gender Inequity Afghanistan by Empowering Rural farmers and Aqri business Entrepreneurs**. *DAL*, 13-326549

by Daniel Lerner and Harold Lasswell, Stanford, CA: Stanford University Press .

de KINSHASA et particulièrement la commune de NGABA", mémoire de fin d'études, faculté des html; site consulté le : 12/12/2012

Kraft, Michael, and Furlong, scott. 2004. **Public policy; politics analysis and alternatives** Washington, DC: Congressional Quarterly Press. p4

Lasswell, Harold, 1951, **The Policy orientation**, in *The Policy sciences*, pp. 3-15, edited

Lufuta misenga, "l'autonomisation de la femme et problèmes de genre en R.D.CONGO, cas de la ville

Michael Milakovich and George Gordon, 2004, **Public Administration in America**, 2 Belmont, CA: Wadsworth/Thomson Learning, p. 13

Peters, B. Guy, 1999, **American public policy: Promise and performance**, New Yor.

sciences économiques et de gestion, université de KINSHASA, 2004-2005, mémoire publié sur le

Site de Mémoire online: http://www.memoireonline.com/12/07/793/m_autonomisation-de-la-femmerdc2.

Thomas A. Birkland. 2005. **An Introduction to the policy process, theories, concepts, and models of public policy making**. Armonk, New York: M.E. Sharpe, Inc. p1.

UNICEF (2007). "Equality in Employment."The State of the World's Children) PDF) (Report). New York: United Nations Children's Fund

Varghese, T (2011), Women Empowerment in Oman: A Study Based On Women.p37.
C.O.Chukuezi(2010),”**women Participation In Household Labor In Nigeria**”,
European Journal Of Social sciences,vol,13,No;2,pp269-304.

14.3. مواقع الكترونية

https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9.